الانتخابات التونسية هل تكرّس بقاء ثنائي الغنوشي ـ المرزوقي؟

■ حميدي العبدالله

الانتخابات الرئاسية في تونس والتي ستليها الانتخابات النيابية تشكل منعطفاً هاماً في الوضع السياسي في هذا البلد الذي اشتهر بعلمانيته واستقراره وابتعاده عن القضايا العربية، ولا سيما تلك القضايا الخلافية.

من المعروف أنّ «ثورات الربيع العربي» جاءت إلى الحكم في تونس بمكوّنين حزبيّين، هما حزب النهضة بزعامة راشد الغنوشي المنتمي رسمياً إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة المنصف المرزوقي الرئيس الحالي لتونس. ومعروف أنّ هذين الحزبين يتلقّيان الدعم المالي من قطر والدعم السياسي من الولايات المتحدة والحكومات الغربية، ومن المعروف أنّ البرلمان التونسي الذي يهيمن عليه هذان الحزبان رفض تجريم التطبيع مع الكيان «الإسرائيلي»، وعندما زار راشد الغنوشي الولايات المتحدة، كان ضيفاً دائماً على جماعة الضغط الصهيونية المؤيدة للكيان الصهيوني ومراكز الأبحاث المؤيدة لسياسات الولايات المتحدة القائمة على الهيمنة العسكرية.

السؤال هل يجدّد الناخب التونسي، أو بالأحرى غالبية الناخبين، لعودة هذين التشكيلين الحزبيّين إلى حكم تونس لأربع سنوات أخرى؟

إذا أخذت نتائج حكم تحالف النهضة وحزب المؤتمر في السنوات الأربع الماضية بعين الاعتبار، فمن الطبيعي الاستنتاج أنّ الناخب التونسي لن يجدّد لهذا الثنائي ولن يعطيه الأغلبية في البرلمان ولن ينتخب مرشح حزب المؤتمر المنصف المرزوقي لولاية رئاسية ثانية، إلا إذا تدخل المال القطري وأثر على نزاهة الانتخابات. فتجربة حكم ثنائي النهضة – المؤتمر شكلت فشلاً من جميع النواحي، فالاستقرار مفقود في تونس، والاضطراب السياسي يشمل البلاد من أقصاها إلى أقصاها، والاضطراب الأمني والاغتيالات اجتاحت أكثر من منطقة، والتنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة أقامت قواعد راسخة لها في أكثر من منطقة من مناطق تونس، وثمة اتهامات توجه إلى حزب النهضة على وجه الخصوص، بأنّه عطّل أية سياسات جدية لمواجهة خطر توطن الإرهاب داخل تونس.

أما الوضع الاقتصادي فقد تدهور بشكل حادّ، لا سيما أنّ تونس كانت تعتمد في السابق على السياحة، والسياحة لا يمكنها أن تزدهر في ظلّ عدم الاستقرار وانتشار الإرهاب، وتعاظم نفوذ الجماعات المتزمتة دينياً، وانتشارها في كلّ أنحاء تونس.

في ضوء هذه الحصيلة السلبية لتجربة حكم ثنائي النهضة – المؤتمر من البديهي توقع أن تتجه الغالبية باتجاه التغيير، أي إدارة الظهر للثنائي الذي حكم تونس طيلة السنوات الأربع الماضية، وإذا لم يحدث ذلك فإنّ المال يكون قد فعل فعله في هذه الانتخابات، كما كان له الدور المرجح في الانتخابات السابقة.

لكن ليس المال وحده هو الذي سيحدّد هذه النتيجة، بل أيضاً الكثير من العوامل والاعتبارات السياسية، إذ من الواضح أنه على الرغم من تعاظم وجود التنظيمات الإرهابية في تونس في ظلّ حكم ثنائي النهضة – المؤتمر، إلا أنّ الولايات المتحدة والحكومات الغربية، لا تزال تقدم الدعم لهذا الثنائي، وبديهي أنّ تضافر عنصر المال مع الدعم السياسي، إضافة إلى المرونة التي يتمتع بها حزب النهضة بالمقارنة مع أشقائه من جماعة «الإخوان» في أقطار أخرى، عوامل تجعل من احتمال فوز تحالف النهضة – المؤتمر بولاية ثانية في البرلمان والرئاسة احتمالاً قائماً.

واقع جديد يدفع بالعمليات الانتحارية إلى الواجهة بقوة

■ روزانا رمّال

ما الذي يفسّر الهجوم الوحشي على أطفال؟

ما الذي يفسّر ذلك في كلّ معارك الازمة السورية؟

ما الذي يفسّر سياسياً وعسكرياً الفائدة التي يحصل عليها المهاجمون الإرهابيون من حصد أكبر نسبة أرواح أطفال؟

يبدو أنّ الجماعات الإرهابية تريد شيئاً واحداً من أهالي الأطفال في حمص ومعهم كلّ سورية... تريد القول إنّ إرهابنا لن يتوقف...

في كلّ مرة تتقدم قوات الجيش السوري بمختلف المناطق السورية، بحيث ينقطع أمل عودة المسلحين اليها من مختلف المحاور، تلجأ الجماعات الإرهابية الى السيارات المفخخة او الانتحاريين...

تكتيك تركيع الأهالي للمراهنة على خرق الصفوف وإعادة إحياء آمال العودة إلى المناطق والقرى من خلال التهديد والترهيب لا يمكن ان ينجح.

من الواضح انّ «جبهة النصرة»، ومعها «داعش»، يهمّها جداً استرجاع نطاق محافظة حمص، وما تشكله هذه المحافظة من أهمية استراتيجية كان لخسارتهم فيها بداية نهاية لمشروعهم الأكبر في سورية، حيث استطاع الجيش السوري استرجاع المحافظة...

وراء هذه التفجيرات عقل أمني استخباري يهدف عبرها الى فتح ثغرة جديدة، لأنه من خلال خروق كهذه، يمكن ان يحدث إرباك وذعر بين الأهالي يسهّل خرقهم تدريجيا بمسلحين من خلال تقليب الأهالي على الدولة السورية، والضغط عليها، أملاً بأن يكون هذا تمهيداً لعودتهم إلى القرى والأحياء في محاولة جديدة للسيطرة على مناطق في المحافظة بعدما ضاق الخناق عليهم من كل المناطق الأهمّ.

انّ هدف هذه التفجيرات إحداث خرق طائفي، فالأحياء التي كانوا يتمركزون فيها ويتخذونها قواعد لهم على أساس زرع الخوف الطائفي والمذهبي، وخسروا بعضها ويخشون خسارة الباقي، يسعون عبر هذا النوع من التفجيرات إلى تشديد قبضتهم على ما تبقى بين أيديهم بداعي الخوف من ردّ على التفجيرات من جهة، واستدراج هذه الردود لدفع الناس في هذه الأحياء بقوة الخوف والذعر إلى العودة للاصطفاف خلفهم من جهة أخرى.

لا يمكن لهذه التفجيرات المعدّة سلفاً والمحضّرة بانتحاريين مجنّدين ومكلّفين بمهمات مصيرية يرمون أرواحهم إلى التهلكة ان تكون انفجارات عبثية خصوصاً في المناطق الآمنة وتلك المسوكة أمنياً، وقد حاول المسلّحون في ضاحية بيروت الجنوبية اللعب على نفس الوتر وتقليب أهلها على حزب الله حيث صعّدوا وكثفوا عملياتهم الانتحارية داخل الأحياء، واستهدفوا المدنيين فقط، أملاً في أن يُحدثوا خرقاً امنياً في الضاحية من خلال الأهالي، حيث سيصرخون وينقلبون ويتعاونون ضدّ حزب الله الذي جلب لهم الويلات حسب خطة الإرهابيين، فكان الرهان على ذلك لأشهر طويلة من صيف العام 2013... والأهمّ جعل هذه التفجيرات مدخلاً للانقضاض على الطائفة السنية في لبنان والردّ بالمثل او بما يعادلها لإحداث فتنة في البلد.

العجز الواضح في مشروعهم وامتدادهم و صراع المحاور وضيق الخناق حول التنظيمات من «داعش» و«النصرة» من جهة بسبب الجيش السوري الذي حسم المعارك لصالحه وباتت صعبة العودة إلى الوضع السابق، وضربات التحالف الدولي من جهة ولبنان على الحدود المقابلة، وجهل المعركة فيه حتى الساعة، قد يمهّد لعودة سلسلة التفجيرات في المناطق الآمنة في سورية، وقد لا يقتصر الأمر على الداخل السوري، حيث سجلت الأيام الماضية انفجاراً على الحدود السورية ـ التركية بالقرب من مدينة عين عرب... إضافة الى ضبط السلطات اللبنانية سيارات معدة للتفجير في عرسال.

الخناق يضيق على التنظيمات المتطرفة حيث يواجهون واقعاً جديداً ملتبساً بالنسبة اليهم، وغير واضح المعالم لجهة تحالفات دولية تارة معهم وتارة عليهم جزئياً او كلياً.

العجز واضح والحذر من عودة التفجيرات في المناطق الآمنة السورية واللبنانية وغيرها من الجوار حيث امتداد «داعش» يرتفع بشكل ملحوظ.

«توب نيوز»

حمص قلب سورية

- عندما اتخذ قرار الحرب على سورية جُعلت حمص مركز الحرب.
- كانت خطوط النفط والغاز المقرّرة في حال تحقيق الحرب أهدافها يجب أن تعبر من حمص.
- كانت حمص نقطة الوصل بين حدودين لسورية مع لبنان حيث يُفترض وصول السلاح والمال وإدارة الإعلام، والعراق حيث مركز تجمّع إرهابيّي «القاعدة».
- لذلك سُمّيت حمص «اصمة الثورة»، واستنفر أنصار الحرب على سورية لأجل دعم المجموعات المسلحة في حمص.
- كوفي عنان أرسل لحماية الوجود المسلح في حمص، وقبله المراقبون العرب لأجل حمص، وموفد دولي خاص فاوض لتسوية حمص.
- عندما سقطت أحياء حمص القديمة بيد الجيش السوري اعتبر كل المعنيين بالحرب على سورية أنّ حربهم تنتهي وتعلن ثورتهم وفاتها.
- يريد القيّمون على الحرب استثمار مناخ الحرب على «داعش» وكلام أوباما وأردوغان وعبدالله السعودي للإيحاء بأنّ الأمور تغيّرت، فيستنهضون من هُزم وتخلّى ومن ذهب لتسوية أوضاعه للقول إنّ الحرب عادت.
- التفجيرات الدموية بحق الأطفال تريد القول للمؤيدين للدولة والجيش لن ندعكم تنعمون بالنصر، وللمرتبطين بحلف الحرب أنّ الحرب لم تنته وفي حمص تحديداً...

التعليق السياسي

خطاب أبو مازن بين استفزاز أميركا و«إسرائيل» والقدرة على الترجمات

■ رامز مصطفى

فور انتهاء رئيس السلطة الفلسطينية من خطابه، الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، جاء ردّ الخارجية الأميركية سريعاً، وعلى لسان الناطقة باسمها جين ساكي التي قالت «إنّ خطاب أبو مازن أحدث صدمة وخيبة أمل»، معتبرة أنه استفزازي ومهين وضارّ بالجهود التي تبذلها الإدارة الأميركية من أجل خلق مناخ إيجابي يستعيد الثقة بين جميع الأطراف.

بدورها هاجمت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في افتتاحيتها رئيس السلطة، بسبب انتقاداته الأخيرة لبنيامين نتنياهو. ورأت الصحيفة أنّ الخطاب الذي أدلى به أبو مازن الأسبوع الماضي يحرق الجسور لاتهامه «إسرائيل» بشنّ حرب إبادة جديدة وإعلانه أنّ العودة إلى المفاوضات أصبحت مستحيلة. وانتقدت الصحيفة في افتتاحيتها عباس، وقالت إنه على مدار سنوات عديدة تراوح ما بين المشاركة في محادثات السلام ومحاولات دفع القضية الفلسطينية من خلال العمل الأحادي في الأمم المتحدة، والمبادرات الأخيرة لم تكن لها أيّ فرصة في النجاح، وتحمل مخاطر بالهزيمة الذاتية. واعتبرت الصحيفة أنّ محاولات عباس في الأمم المتحدة ستؤدّي إلى عقوبات انتقامية من حكومة نتنياهو، وربما من الكونغرس، الذي يقدم إلى السلطة الفلسطينية الكثير من تمويلها. واتهمت «واشنطن بوست» عباس بالسعي إلى التأثير على الفلسطينيين من خلال مبادرات يعرف أنها لن تؤدّي إلا إلى تأجيل المفاوضات الجادّة لإنشاء الدولة الفلسطينية. وستؤدّي إلى تقويض من يدعمون التفاوض في «إسرائيل». وقالت إنه ظلّ لسنوات يتحدث عن التقاعد، إلا أنه في عمر التاسعة والسبعين يتشبّث بمنصبه لأربع سنوات بعد انتهاء فترته. وختمت الصحيفة افتتاحيتها بالقول: «صحيح أنّ حماس قد ألحقت الضرر الأكبر بالقضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة، إلا أنّ عباس لم يقم بالكثير أيضاً من أجل القضية».

أما حكومة نتنياهو فقد وصفت خطاب أبو مازن بالتحريضي. فقد قالت صحيفة «هآرتس» العبرية، إنّ مكتب رئيس الوزراء حكومة الكيان بنيامين نتنياهو وزع بياناً انتقد فيه بشدة أبو مازن، واعتبر خطابه «تحريضياً مليئاً بالكذب ولا يستند إلى حقائق»، مضيفاً أنه بدلاً من أن يقوم أبو مازن بإجراء محادثات مباشرة مع «الحكومة الإسرائيلية»، يسعى لإنهاء الاحتلال من خلال مؤسسات الأمم المتحدة.

وفي تصريح له بعد وقت قصير من إلقاء عباس لكلمته قال وزير الخارجية «الإسرائيلي» أفيغدور ليبرمان إنّ رئيس السلطة الفلسطينية أظهر أنه «لا يريد أن يكون، ولا يمكن أن يكون، شريكاً في حل دبلوماسي منطقي». وأضاف ليبرمان: «ليس من قبيل الصدفة أنه انضمّ إلى حكومة توافق وطني مع حماس»، متابعاً قوله «إنّ عباس يُكمل حماس عند تعامله مع إرهاب دبلوماسي ويوجه اتهامات باطلة ضدّ إسرائيل». وتابع قائلاً: «طالما استمرّ بشغل منصب رئيس السلطة الفلسطينية، سيواصل في الصراع. إنه استمرار لعرفات من خلال وسائل مختلفة».

وصرّح داني ديان من مجموعة مستوطني الضفة الغربية، رداً على خطاب رئيس السلطة الفلسطينية أنّ عباس كان «مذيعاً لحماس»، وأن زعيم حركة فتح ألقى أكثر «خطاباته تشهيراً وافتراءً ونفاقاً». ورئيس مجلس المستوطنات السابق قال على «تويتر» إنه «من خلال استخدام كلمة إبادة جماعية، استغنى عباس عن تعاطف الجمهور الإسرائيلي، بما في ذلك معظم اليسار».

ورفعت حكومة نتنياهو من وتيرة تصعيدها في مواجهة رئيس السلطة، فأصدرت الخارجية «الإسرائيلية» تعليمات إلى سفرائها وقناصلها في دول العالم واللوبي لشنّ هجوم دبلوماسي كبير على خطاب الرئيس محمود عباس يركز على وصفه بأنه «مناهض للسلام ومعاد للسامية واليهود». وتوقعت المصادر ذاتها «أن تتراجع وتيرة التنسيق الأمني، ما قد يدفع إلى أحداث دموية في الضفة الغربية في ظلّ التحريض المباشر لعباس ضدّ إسرائيل واتهامها بارتكاب إبادة جماعية ضدّ شعبه في غزة».

يحق للإدارة الأميركية، ومن موقع الوصية الشرعية الوحيدة، والراعية الحصرية على مسار المفاوضات الفلسطينية ـ «الإسرائيلية»، بموافقة الفلسطينيين قبل «الإسرائيليين»، أن تقوم بما هو متوجب عليها للردّ على خطاب أبو مازن ووصفه بالمهين والضارّ والمخيّب للآمال. ومهدّدة إياه بعواقب ما قاله أمام الجمعية العامة على الهواء مباشرة: «على أبو مازن أن يحمد الله أنهم لم يقطعوا البث أثناء إلقائه كلمته، كما فعلوا مع رئيسة الأرجنتين، عندما لم تعجبهم صراحتها وقوة حجتها ومنطقها، والتي أحرجت كبرياءهم الأجوف، وكشفت زيف ادّعاءاتهم، فقطعوا البث المباشر عن كلمتها). نعم من حق «جين ساكي» الناطقة باسم جون كيري، أن تتحدث في تصريح الردّ بما قالته. فالإدارة الأميركية والكيان الصهيوني لم يعتادوا من أبو مازن على هكذا خطابات فيها من الاتهامات وتحميل المسؤوليات الكثير الكثير ليغضبهم ويثير فيهم الحنق والغيظ، ويدفعهم إلى التهديد. ما استوقف الإدارة الأميركية والكيان الصهيوني ما جاء في كلمة أبو مازن. نحن أيضاً استوقفنا كلامه، وإن كلّ منا من زاوية ما يراه. فخطابه جاء قوياً مترابطاً، فيه من تحميل المسؤوليات للكيان الصهيوني على جرائمه التي مارسها ولا يزال، والكفيلة بسوْق كلّ قيادات الكيان الصهيوني الحاليين والسابقين واللاحقين إلى محاكم مجرمي الحرب وتعليق المشانق لهم. ونقرّ بأنّ من كتبوا وصاغوا الخطاب اختاروا بعناية شديدة الكلمات. ولعلّ قول أبو مازن «إنّ هناك احتلالاً يجب أن ينتهي الآن»، و«هناك شعب يجب أن يتحرّر على الفور»، و«دقت ساعة استقلال دولة فلسطين» وتأكيده «باسم فلسطين وشعبها أننا لن ننسى ولن نغفر، ولن نسمح بأن يفلت مجرمو الحرب من العقاب». واتهامه «إسرائيل بأنها دولة فوق القانون والمساءلة القانونية، ومن غير المسموح الاستمرار في ذلك».

لقد أثار إعجاب الكثيرين، وبعضهم وصفه بالتاريخي أو يكاد. والبعض الآخر لم يجد فيه وعلى قوة السبك اللغوي والعبارات السياسية المتقنة، أنه لم يرتق إلى مستوى الآمال المنتظرة. ويسجل على خطاب أبو مازن أنه لا يزال يراهن على المفاوضات، رغم أنه قال «من المستحيل العودة إلى دوامة مفاوضات تعجز عن التعامل مع جوهر القضية والسؤال الأساس، لا صدقية ولا جدوى لمفاوضات تفرض «إسرائيل» نتائجها المسبقة بالاستيطان وببطش الاحتلال، ولا معنى ولا فائدة ترتجى من مفاوضات لا يكون هدفها المتفق عليه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس على كامل الأراضي الفلسطينية التي تمّ احتلالها في حرب 1967، ولا قيمة لمفاوضات لا ترتبط بجدول زمني صارم لتنفيذ هذا الهدف». ووصفه أنّ ما بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» هو عبارة عن نزاع وليس صراع، وهذا ما يركن إليه الكيان الصهيوني ويسعى إلى تعميمه وتسويقه.

الخطاب مختلف عن سابقيه، ولكنه بحاجة إلى استكمال. فهو أيّ الخطاب، قد وضع رئيس السلطة والقيادة في رام الله أمام مسؤولياتهم التاريخية لجهة الترجمات العملية لهذا الخطاب. في ظلّ ما شعرت به الإدارة الأميركية من استفزاز ومهانة لما احتواه الخطاب من عبارات قاسية من شأنها، وبحسب الأميركيين أن تقوّض ما تسمى «العملية السلمية» في المنطقة.

وهذا الاستكمال يقتضي التوجه مباشرة للانضمام إلى المؤسسات والهيئات والاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها محكمة الجنايات الدولية، والاستمرار في تقديم مشروع القرار أمام مجلس الأمن الدولي لوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية «على الرغم من اعتزام الإدارة الأميركية استخدام حق النقض الفيتو ضدّ القرار». وكذلك الإسراع في تنفيذ وتعزيز المصالحة بكلّ عناوينها دون إبطاء. وفي المقدمة منها الذهاب إلى شراكة سياسية حقيقية في الساحة الفلسطينية، وتطوير وتفعيل منظمة التحرير ومؤسساتها الوطنية.

خطاب أبو مازن بحاجة لآليات وورش عمل سياسية ووطنية، ومن دون ذلك يصبح خطابه «طائرة حديثة، غير قادرة على الإقلاع، لأنها من دون محركات.

جورج حبش السؤال الصعب في الأيام الصعبة*

■ معن بشور**

لا بدّ في البداية من توجيه شكري الخالص لمنتدى بيت المقدس وعلى رأسه المهندس ماهر ضياء الدين النمري على منحي شرف الحديث عن واحد من أبرز رموز النضال القومي العربي على طريق فلسطين والوحدة العربية، وان يكون الحديث عنه في ذكرى رحيل القائد الأبرز للحركة القومية العربية المعاصرة الرئيس الراحل والخالد الذكر جمال عبد الناصر، وفي عمّان العاصمة التي عاش فيها حكيم الثورة بعض أهم مراحل نضاله الثوري، جنباً الى جنب مع بيروت التي ما زال هتاف جورج حبش في مينائها وهو يغادرها في مثل هذه الايام عام 1982 يتردّد صداه في أذني هاتفاً يومها بيروت... بيروت... بيروت...

في حياة الشعوب والأمم نوعان من الشهداء، نوع يقدم حياته في لحظة مواجهة مع العدو، او في عملية فدائية ضدّ محتلّ، او برصاصة غادرة من عميل، ونوع آخر يهب عمره كله من أجل مبادئ يؤمن بها، وقضية يعيش من أجلها، ومَن أجدر من جورج حبش بلقب شهيد فلسطين والعروبة في آن بعد ان نذر حياته كلها من اجل فلسطين التي اعتبر ان الطريق اليها يمرّ بالوحدة العربية، ومن أجل الوحدة العربية التي آمن أنها تبنى في مسيرة النضال من أجل تحرير فلسطين.

ما زالت المعادلة صالحة، على رغم كلّ ما يحيط بنا من خيبات وعثرات ونكسات، فالوحدة طريق فلسطين، تماماً كما فلسطين طريق الوحدة، وهي لم تعد مجرّد معادلة فكرية او نظرية، كما أطلقها روّاد الفكر القومي العربي المعاصر، بل تأتي كلّ التطورات اليوم لتثبت انّ كلّ ما تشهده أمتنا من فتن وفوضى وتوحّش واحتراب وانقسام وتقسيم مرتبط بوضوح بالتآمر لإبعادنا عن العروبة كهوية تجمعنا، وعن فلسطين كقضية توحّدنا، وذلك عبر فلسطين ولتبرير قيام الكيان العنصري الاستيطاني الاحتلالي الإرهابي على أرضها، تماماً كما تشي كلّ محاولات تصفية القضية الفلسطينية عبر العدوان تلو العدوان، وعبر الانقسام تلو الانقسام وعبر تغليب المصالح الفئوية الضيّقة على المصلحة الوطنية والقومية العليا...

***

لا أعتقد أنّ إبن اللدّ، طالب الطبّ في الجامعة الأميركية في بيروت خلال أربعينات القرن العشرين، كان يدرك أنّ نكبة بلاده عام 1948 ستدفعه ليؤسّس مع رفاق له كوديع حداد وهاني الهندي، وأحمد الخطيب، وباسل الكبيسي، ومحسن ابراهيم، ومصطفى بيضون، واحدة من أهمّ الحركات القومية العربية المعاصرة التي انتسب اليه مناضلون ومثقفون وناشطون من موريتانيا على كتف المحيط حتى ظفار والبحرين والكويت على سواحل الخليج. وصولاً الى اليمن حيث باب المندب بكلّ دلالاته الاستراتيجية.

كما لا أظن أيضاً انّ هذا القائد والرمز القومي الكبير كان يدرك تماماً ان منظمة (أبطال العودة) التي أطلقها في أواسط الستينات مع رفاق له كالشهيد أبو علي مصطفى، والراحلين أحمد اليماني (أبو ماهر) وعبد الكريم قيس (أبو عدنان)، والشهيدين غيفارا غزة وغسان كنفاني، كواحدة من اوائل المنظمات الفدائية قبيل حرب حزيران 1967، ستتحوّل بعد فترة وجيزة الى واحدة من أهمّ المنظمات الفلسطينية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) التي ملأ صيتها العالم، وانشغل بها القاصي والداني، وباتت حليفة كلّ ثوار الأرض، فيما بقيت هي أمينة على أرض فلسطين، كلّ الأرض، فلم تدخل يوماً في مساومة أو مناقصة أو حتى مزايدة في صراع بات هو الأطول والأخطر والأكثر تعقيداً في عصرنا الحديث.

لكن جورج حبش، بإيمان يضاهي إيمان الأولياء، وبثبات قلّ نظيره، وببساطة نادرة، كان يتقدم من موقع الى موقع، لا يضيره الانتقال من بلد عربي الى آخر، فبلاد العرب كلها وطنه، ولا من سجن الى آخر، فالوطن العربي بات سجناً كبيراً يتناوب على حراسته احتلال واستبداد ويتعاونان، ولا ان يمضي ردحاً طويلاً من حياته يعمل «تحت الارض» من أجل تحرير الأرض التي نذر العمر من أجلها.

فلهذا الرجل الكبير بالطبع مزايا وطنية وسياسية وأخلاقية وشخصية نادرة، جعلت من لحظة الاعلان عن رحيله لحظة صمت وألم وحزن لفت عشرات الملايين من أبناء شعبه وامته واحرار العالم، غير ان ميزته الأكبر انه في زمن المتغيرات الكثيرة، بل زمن المتغيرين الأكثر (والقول للاستاذ منح الصلح) بقي جورج حبش حارس الثوابت، حريصاً على المبادئ لا يفرط في حق، ولا يساوم في مبدأ.

على ان ميزته الكبيرة هذه اقترنت بميزة أخرى لا تقل عنها أهمية، بل وترتبط بها، وهي أنه كان معارضاً داخل الساحة الفلسطينية من دون انقسام، معترضاً من دون انشقاق، لأنه كان يدرك ببساطة أن أقصر الطرق للتفريط بالثوابت هو ان تدفع بشعبك الى مهاوي الانقسام والانشقاق والاحتراب.

هذه المزايا مجتمعة جعلت لجورج حبش مكانة مميزة لدى مؤيديه كما لدى من كانوا يختلفون معه، بل كان كثيرون داخل الساحة الفلسطينية والعربية، وفي مقدمهم الرئيس الراحل ياسر عرفات، ينتظرون كلمة «الحكيم» التي غالباً ما تكون «تشريحاً» دقيقاً للمرض، ومعالجة صريحة لأسباب العلّة.

ويكفي جورج حبش فخراً، انه كان من القادة النادرين في تاريخنا السياسي والحزبي، الرسمي والشعبي، الذي تنازل طوعاً عن موقعه ايماناً منه بالتداول، بل يكفيه فخراً كذلك أن أحد خليفتيه في الأمانة العامة للجبهة الشعبية (أبو علي مصطفى) قد استشهد على يد الاحتلال الصهيوني، وإن خليفته الآخر (أحمد سعدات)، ما زال معتقلاً منذ سنوات في سجون المحتلين.

قد يغيب وجه جورج حبش عن أبناء فلسطين والأمة، عن أحرار العالم المنتشرين من اليابان حتى اميركا اللاتينية، لكن احداً لن يستطيع ان يغيّب صورة حبش المناضل والمعلّم والقائد عن ذاكرة فلسطين والامة.

ايها الأخوات والإخوة

في ذكرى حكيم الثورة، القائد والمؤسس جورج حبش، يبقى السؤال الصعب في الأيام الصعبة: «هل ما زال المشروع القومي العربي، المشروع الوحدوي الديمقراطي التقدمي، صالحاً في زمن التشظي والتردي العربي الراهن؟».

ان نظرة سريعة الى مآل كل المشاريع التي قدمت نفسها بديلاً من المشروع القومي العربي يؤكد الحاجة الموضوعية لهذا المشروع النهضوي وإن كانت الحاجة الموضوعية وحدها لا تكفي اذا لم تقترن بشروط ذاتية وآليات عمل ونضال تحمل هذا المشروع.

فمشروع الكيان القطري يتهاوى اليوم أمام عجز الدولة القطرية عن توفير الامن الوطني والقومي، وصون الاستقلال والسيادة، وتلبية احتياجات التنمية والعدالة الاجتماعية، وبناء المؤسسات الديمقراطية الحقيقية، بل يبرز في شكل خاص عجز الدولة القطرية عن حماية الوحدة الوطنية بين مكونات مجتمعها.

والمشروع الديني السياسي المجرد من بعده القومي والتقدمي والعصري، وعلى رغم مكانة الدين والايمان في وجدان الأفراد وحياة الشعوب، يتهاوى كذلك امام استفحال الموجات الطائفية والمذهبية والعرقية التي تتحول الى قنابل موقوتة لا تثير حرباً بين الطوائف والاديان والاعراق فحسب، بل داخل كل مكون من هذه المكونات نفسها.

اما نظرية «الاشتراكية في قطر واحد»، او الثورة في «بلد واحد» والتي وقع في أسرها كثيرون من مفكرين ومناضلين وحكام، فقد تهاوت في شكل خاص امام استحالة قيام هذه الاشتراكية القطرية من دون قاعدة انتاجية كبرى مستندة الى سوق عربية مشتركة هي أساس اي تكامل اقتصادي عربي يحاكي التكتلات العالمية الكبرى والمنظومات الاقليمية التي تتوالد من حولنا في كل قارات العالم لتعلن استحالة عيش الكيانات الصغيرة بمفردها.

«والليبرالية اللاوطنية الجديدة»، التي يجري تسويقها اليوم باسم «الحرية والديمقراطية، وحقوق الانسان» وكلها مطالب عزيزة في مواجهة الاستبداد والفساد والتبعية، هي الوجه السياسي للرأسمالية المتوحشة التي تكشف الايام عجزها البنيوي وتغوّلها على حقوق الانسان والشعوب، بل يتحول دعاة هذه «الليبرالية المزيفة» الفاقدة لأي انتماء وطني وقومي الى رؤوس جسور ثقافية وسياسية واقتصادية واعلامية للهيمنة الاستعمارية الجديدة.

أما مشروع التسوية السياسية للصراع العربي – الصهيوني، وهي تسوية طالما عارضها جورج حبش ورفاقه ابناء المدرسة القومية، وحذر من تداعياتها الخطيرة، فأصحابه باتوا اليوم امام حائط مسدود، وأفق مسدود، بعد عقود من الرهان عليها، لتعود المقاومة، التي هي في الاساس خيار قومي اصيل، رداً رئيسياً على الاغتصاب والاحتلال والهيمنة، بل لتبرز كواحدة من آليات توحيد الامة في مواجهة كل التحديات.

واذا كانت كل هذه المشاريع ازدهرت في العقود الماضية على قاعدة تراجع المشروع القومي العربي، وسقوط معظم حامليه من انظمة ومنظمات في الممارسة العملية، فإن الباب بات مفتوحاً من جديد امام احياء المشروع العروبي الوحدوي الديمقراطي القائم على المواطنة الكاملة التي لا تميّز بين الناس على اساس الدين او العرق او اللون او الجنس، بل القائم على احترام خصوصية الأقطار والجماعات الاثنية، كما على احترام تلك العلاقة المميزة بين العروبة والاسلام، التي يحصّن فيها الاسلام العروبة من الشوفينية والعنصرية، وتحصن فيها العروبة الحركات الاسلامية من مزالق الطائفية والمذهبية، بل تلك العلاقة المميزة بين العروبة والنهضة التي كان للمسيحيين العرب الدور البارز في زرع بذورها وتأسيس اركانها. أليست العروبة هي هوية تنطوي على مشروع نهوض.

لجورج حبش في ذكراه عهد الوفاء والالتزام بالثوابت التي كان حكيم الثورة أحد أبرز حرّاسها.

---

*مداخلة في ندوة لم تنعقد في عمان

**رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن

حرب الجيل الرابع تطرق أبواب السعودية

■ فهد المهدي

أصبحت حروب الجيل الرابع في الفترة الراهنة من أهمّ الحروب التي تشنّها الولايات المتحدة الأميركية بعد تجاربها الفاشلة من خلال الحروب العسكرية التي أثبتت فشلها وكانت تكلفتها عالية فى الأرواح والمعدات، لذلك كان لا بدّ من اللجوء إلى حروب الجيل الرابع التى تقضي بالحصول على أكبر مكاسب من خلال الحرب عن بعد باستخدام كل الوسائل الممكنة، وترتكز هذه الحرب الأميركية فى الفترة الحالية على تغذية المنطقة العربية من جميع النواحي الجغرافية والسياسية والدينية، مستثمرة ما يجري فيها، معتمدة على رجال المخابرات الأميركية CIA والموساد الصهيوني.

وتقتضي هذه الحرب بتفكيك البنية الداخلية لكلّ الدول العربية والإسلامية على أسس دينية ومذهبية، لتتحوّل بعدها إلى مجموعة من الدويلات لتتناحر في ما بينها حتى تصل الى التدمير الشامل من دون تدخل عسكري من الدول الكبرى، وهو ما يحدث بالفعل فى العراق وسورية وليبيا واليمن، ويتمّ عبر وكلاء من إرهابيين ومرتزقة لهم مسمّيات تختلف باختلاف الوضع السياسي للبلد وآخرها التنظيم الارهابي «داعش».

كما تستخدم جيش من المغيّبين عقائدياً لتصدير فتاوى هنا وهناك تثير حفيظة الأطراف المتصارعة لتأجيج الخلافات الطائفية بينهم، ولا ننسى كذلك وصول الحقارة السياسية في هذه الحرب إلى حدّ تصدير «فيروسات» مرضيّة مستغلة نقاط الضعف في الدول العربية والإسلامية وآخرها فيروس «ايبولا» الذي ظهر مؤخراً بشكل مروّع في البلدان الأفريقية لإشغال هذه الدول وتدمير معنوياتها وإحساسها بوجود الموت في كلّ مكان من دون القدرة على مواجهته، كنافذة واسعة تساعد فى زيادة فعالية الحرب النفسية الموجهة ضدّ هذه البلدان.

يبدو انّ هذه الحرب لن تقتصر على الدول الآنفة الذكر بل يبدو أنها راهناً تدق أبواب السعودية والخليج العربي بأكمله، رغم ما لهذه الدول من خصوصية لدى واشنطن فهي أدوات هامة في حرب الجيل الرابع التي تستخدمها واشنطن في تنفيذ مشاريعها التوسعية في المنطقة، لذا فهي تتطلب وضعاً خاصاً.

المعطيات الجديدة التي أفرزتها المتغيّرات المتسارعة في الوضع الدولي والإقليمي تشير إلى أنّ واشنطن تسعى إلى الالتفاف حول أدواتها والقضاء عليها بما تقتضي المصلحة، فبوابة الحرب على التنظيم الإرهابي «داعش» والقضاء عليه كونه خطراً يهدّد المنطقة، شماعة جديدة يروّج لها الساسة الأميركيون وحلفاؤهم للتهويل بخطر هذا التنظيم.

هذا التهويل اصاب «آل سعود» بالتشوّش، فباتوا يمارسون الفعل ونقيضه؛ حتى ان المرء ليظن بأنّ عطباً ذهنياً أصابهم، وأفقدهم القدرة على تمييز السياسات الضارة من النافعة لهم، فبدأوا بالشك في ذاتهم؛ وقدرتهم على التحكّم بتلك الطاقة النارية العنفية المتطرفة التي أطلقوها، فحجم الكرة النارية الداعشية التي صنعوها بالخصوص أكبر من قدرتهم على الاستيعاب، وتحمّل ارتداداتها، كما حدث مع جهيمان ومع الصحوة ومع الموجة القاعدية العنفية في مدن السعودية الكبرى، بعد أحداث 11 أيلول 2001.

لقد تركت واشنطن أغبياء السعودية وقطر وتركيا يسرحون ويمرحون وشجعتهم على تأسيس التنظيمات الإرهابية وتمويلها، كونها متيقنة أنّ ما يعمله هؤلاء سيكون العصا القوية التي ستستخدمها الولايات المتحدة الأميركية لضربهم بها في المستقبل.

الهلع السعودي الكبير اليوم، تعكسه الحملات الإعلامية والتصريحات الرسمية والدينية، ومئات المقالات في الصحف المحلية عدا البرامج التلفزيونية وغيرها... بالتزامن مع إعلان موافقة السعودية على توفير موقع لـ«المعارضة السورية المعتدلة» وتدريب عناصرها على أراضيها لمواجهة تنظيم «داعش» والجيش السوري في آن معاً، في خطوة تعدّ غير مسبوقة على مستوى المنطقة، لا شك ولا ريب أنها الطبخة الأخيرة التي تعدّها واشنطن للسعودية التي تعتبر مفرّخة جيدة للإرهابيين الجدد الذين سيخلفون تنظيم «داعش»، ليظهر تنظيم جديد تستكمل به أميركا أهدافها ومطامعها في السيطرة على بلد المقدسات وما حولها وتقسيمها.

على الرغم من أنّ ذلك قد يبدو للبعض هدفاً بعيد المنال، إلا أنّ خطورة المخطط والمستقبل الذي تواجهه المنطقة والذي يعتبر عند المخططين الأميركيين أنه في مصلحتهم لتنفيذ مشروعهم التقسيمي، فآل سعود الذين لم يتعلّموا شيئاً من دروس الماضي والحاضر، وقد أعمى حقدهم ومكرهم بصرهم كما أعمى بصيرتهم، يفتحون لهم اليوم قبوراً يُدفنون بداخلها بما كسبت أيديهم ويرتدّ سحرهم عليهم.

تبعات السياسة السعودية الخاطئة في المنطقة لن تظلّ محصورة في دائرة من تصبّ حقدها عليهم في العراق وسورية، بل ها هي المعادلة التي كانت تراهن عليها تطرق أبوابها وبقوة، فاستحداث واشنطن لمخططات تتحرك في صميم السعودية وبمباركة حكامها لتعيد من جديد خطتها التي أعلنت عنها كونالديزا رايس مستشارة الأمن القومى في 2002، وهى أنّ العراق هدف تكتيكى والسعودية هدف استراتيجي ومصر هي الجائزة الكبرى.

مسار الأحداث في الأيام القليلة الماضية يكشف لنا أنّ الخطة الأميركية تتجه بوصلتها لتطرق أبواب السعودية، تمهيداً لأن تكون هي الهدف الاستراتيجي المقبل مستخدمة كعادتها الإرهاب، ولكن بصورة تلميعية «مقبولة»، لتظهر قصة جديدة وسيناريو جديداً يُعدّ له الأميركان من خلال تدريب وتغذية الإرهابيين في سورية، او ما يسمّى «المعارضة السورية»، عسكرياً وفكرياً داخل المعقل الأول للتكفير بدعم من «آل سعود» كبديل عن «داعش» التي خرجت عن الحدود المرسومة لها، فضربات الأميركيين وحلفاؤهم على مواقع «داعش» قد تتسبّب في تقليص هذا التنظيم لا القضاء عليه، حتى تتأكد من أنّ البديل المعول عليه والذي سيحلّ محلّ هذا التنظيم أصبح جاهزاً ليلعب دوره الذي يرسم ويخطط له.

خطورة التنظيم الجديد المتمثل في نواته الأولى بالمعارضة المسلحة السورية»، الذي ربما سنسمع له تسمية جديدة في الأشهر المقبلة تختلف عن تسميات التنظيمات الإرهابية السابقة، سيجعل من الهدف الأميركي في تقسيم المنطقة اوسع، ليتلبّس «آل سعود» في المدى القريب لبوس «الجنس المقدس» الذي روّجوا له طيلة عقود عبر شيوخ الفتنة، لكنه بتفصيل أميركي صرف.

أخيراً نرى... أنّ الجلباب الجديد الذي يُحاك في الاراضي المقدسة يتناسب في نظر الأميركيين مع خصوصية هذه الدول، كخطة مبرمجة ومرسومة لتغيير ملامح الشرق الأوسط، وهي تعيد إلى الأذهان تقسيم الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا والصومال، وتغيير النظام في أفغانستان، ودعم انفصال تيمور عن أندونيسيا، وهي في طريقها لفعل الشيء نفسه في دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وكل الأدلة والشواهد ومعطيات الأحداث الراهنة تصبّ في هذا الاتجاه.